# فصل منه
## [في ما قيل فيه إنه استعارة وليس كذلك بل هو حقيقة]

قال أبو القاسم الآمدي في قول البحتري:

فصاغ ما صاغ من تبر ومن ورق  وحاك ما حاك من وشي وديباج

صوغ الغيث وحوكه النبات ليس باستعارة بل هو حقيقة ولذلك لا يقال: هو صائغ ولا كأنه صائغ. وكذلك لا يقال: حائك وكأنه حائك. على أن لفظة حائك خاصة في غاية الركاكة إذا أخرج على ما أخرجه عليه أبو تمام في قوله:

إذا الغيثُ غادى نَسْجه خِلْتُ أنَّهُ  خَلَتْ حُقُبُ حرس له وهْو حائك[1]

وهذا قبيح جداً والذي قاله البحتري «وحاك ما حاك» حسن مستعمل، فانظر ما بين الكلامين، لتعلم ما بين الرجلين.

قد كتبت هذا الفصل على وجهه والمقصود منه منعه أن تطلق الاستعارة على الصوغ والحوك ـ وقد جعلا فعلاً للربيع ـ واستدلاله على ذلك بامتناع أن يقال: وكأنه صائغ وكأنه حائك. اعلم أن هذا الاستدلال كأحسن ما يكون إلا أن

---

(1) الضمير في «نسجه» للروض. وغاداه: باكره. وأول الشطر الثاني على ما في الديوان «أتت حقبة» الخ. قال في المصباح: الحقب الدهر والجمع أحقاب مثل: قفل وأقفال ـ وضم القاف للاتباع لغة. ويقال: الحقب ثمانون سنة. والحقبة بمعنى المدة والجمع حقب ـ مثل سدرة وسدر، وقيل الحقبة ـ أي بالكسر ـ مثل الحقب أي بالضم اهـ. قال شيخنا في الدرس: إن تأنيث الفعل «خلت» باعتبار معنى الحقب بالضم وهو المدة، أو على أنها بضم ففتح جمع حقبة بالكسر، وهي المدة اهـ. وحرس بالمهملة يريد بها: طويلة. والحرس بالفتح: الدهر. ويقال حرس «كعلم» أي عاش طويلاً.

الفائدة تتم بأن تبين جهته ومن أين كان كذلك. والقول فيه أن التشبيه كما لا يخفى يقتضي شيئين: مشبهاً ومشبهاً به، ثم ينقسم إلى الصريح وغير الصريح. فالصريح أن تقول «كأن زيداً الأسد» فتذكر كل واحد من المشبه والمشبه به باسمه، وغير الصريح أن تسقط المشبه به من الذكر وتجري اسمه على المشبه كقولك: رأيت أسداً. تريد رجلاً شبيهاً بالأسد، إلا أنك تغير اسمه مبالغة وإيهاماً أن لا تصل بينه وبين الأسد وأنه قد استحال إلى الأسدية. فإذا كان الأمر كذلك وأنت تشبه شخصاً بشخص فإنك إذا شبهت فعلاً يفعل كان هذا حكمه، فأنت تقول مرة: كأن تزيينه لكلامه نظم در. فتصرح بالمشبه والمشبه به. وتقول أخرى: إنما ينظم درا، تجعله كأنه ناظم درا على الحقيقة. وتقول في وصف الفرس: كأن سيره سباحة وكأن جريه طيران طائر، هذا إذا صرحت وإذا أخفيت واستعرت قلت: يسبح براكبه، ويطير بفارسه، فتجعل حركته سباحة وطيرانا.

## [المجاز العقلي والمجاز اللغوي ومنه الاستعارة]

ومن لطيف ذلك ما كان كقول أبي دلامة يصف بغلته:

أرى الشهباء تعجن إذ غدونا برجليها وتخبز باليمين

شبه حركة رجليها حين لم تثبتا على موضع تعتمد بهما عليه وهوتا ذاهبين نحو يديها بحركة يدي العاجن فإنه لا يثبت اليد في موضع بل ينزلها إلى قدام وتزول من عند نفسها لرخاوة العجين، وشبه حركة يديها بحركة يد الخابز من حيث كان الخابز يثني يده نحو بطنه ويحدث فيها ضرباً من التقويس، كما نجد في يد الدابة إذا اضطربت في سيرها ولم تقف على ضبط يديها، وأن ترمي بها إلى قدّام، وأن تشد اعتمادها حتى تثبت في الموضع الذي تقع عليه فلا تزل عنه ولا تنثني؛ وأعود إلى المقصود.

فإذا كان لا تشبيه حتى يكون معك شيئان، وكان معنى الاستعارة أن تغير لفظ المشبه بلفظ المشبه به، ولم يكن معنا في «صاغ الربيع» أو «حاك الربيع» إلا شيء واحد وهو الصوغ أو الحوك كان تقدير الاستعارة فيه محالاً جارياً مجرى

أن يشبه الشيء بنفسه وتجعل اسمه عارية فيه وذلك بيّن الفساد، فإن قلت: أليس الكلام على الجملة معقوداً على تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الصوغ والنسج به، فكيف لم يجز دخول «كأن» في الكلام من هذه الجهة؟ فإن هذا التشبيه ليس هو التشبيه الذي يعقد في الكلام[1] ويفاد بكأن والكاف ونحوهما، وإنما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين أعطى الربيع حكم القادر في إسناد الفعل إليه. ووزانه وزان قولنا: إنهم يشبهون «ما» بليس فيرفعون بها المبتدأ وينصبون بها الخبر فيقولون: ما زيد منطلقاً، فتخبر عن تقدير قدروه في نفوسهم وجهة راعوها في إعطاء «ما» حكم «ليس» في العمل، فكما لا يتصور أن يكون قولنا «ما زيد منطلقاً» تشبيهاً على حد «كأن زيداً الأسد» كذلك لا يكون «صاغ الربيع» من التشبيه، فكلامنا إذن في تشبيه منقول منطوق به وأنت في تشبيه معقول غير داخل في النطق ـ هذا ـ وإن يكن ههنا تشبيه فهو في الربيع لا في الفعل المسند إليه، واختلافنا في صاغ وحاك هل يكون تشبيهاً واستعارة أم لا فلا يلتقي التشبيهان أو يلتقي المثئم والمعرق.

وهذا هو القول على الجملة إذا كانت حقيقة أو مجازاً وكيف وجه الحد فيها، فكل جملة وضعتها على أن الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل وواقع موقعه فهي حقيقة ولن تكون كذلك حتى تعرى من التأول، ولا فصل بين أن تكون مصيباً فيما أفدت بها من الحكم أو مخطئاً، وصادقاً أو غير صادق. فمثال وقوع الحكم المفاد موقعه من العقل على الصحة واليقين والقطع قولنا: «خلق اللّه تعالى الخلق وأنشأ العالم وأوجد كل موجود سواه» فهذه من أحق الحقائق وأرسخها في العقول، وأقعدها نسباً في المعقول، والتي إن رمت أن تغيب عنها غبت عن عقلك، ومتى هممت بالتوقف في ثبوتها استولى النفي على معقولك، ووجدتك كالمرمى به من حالق إلى حيث لا مقر لقدم، ولا مساغ لتأخر وتقدم، كما قال أصدق القائلين جلت أسماؤه، وعظمت كبرياؤه، ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾

(1) قوله: فإن هذا التشبيه.. الخ هو جواب: فإن قلت... الخ.

[الحج: 31]. وأما مثال أن توضع الجملة على أن الحكم المفاد بها واقع موقعه من العقل وليس كذلك إلا أنه صادر عن اعتقاد فاسد وظن كاذب فمثل ما يجيء في التنزيل من الحكاية عن الكفار نحو ﴿وَمَا يُهۡلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهۡرُۚ﴾ [الجاثية: 24] فهذا ونحوه من حيث لم يتكلم به قائله على أنه متأول بل أطلقه بجهله وعماه إطلاق من يضع الصفة في موضعها، لا يوصف بالمجاز ولكن يقال عند قائله إنه حقيقة، وهو كذب وباطل، وإثبات لما ليس بثابت، أو نفي لما ليس بمنتف، وحكم لا يصححه العقل في الجملة بل يرده ويدفعه، إلا أن قائله جهل مكان الكذب والبطلان فيه أو جحد وباهت.

ولا يتخلص لك الفصل بين الباطل وبين المجاز حتى تعرف حد الجاز، وحده أن كل جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضوعه في العقل لضرب من التأول فهي مجاز، ومثاله ما مضى من قولهم: «فعل الربيع» وكما جاء في الخبر «إن مما ينبت الربيع ما يقتل حبطاً أو يلم»[1] قد أثبت الإنبات للربيع وذلك خارج

(1) قال الأزهري: وأما قول النبيﷺ: «إن مما ينبت الربيع ما يقتل حبطاً أو يلم» فإن أبا عبيد فسر الحبط وترك من تفسير هذا الحديث أشياء لا يستغنى أهل العلم عن معرفتها، فذكرت الحديث على وجهه لأفسر منه كل ما يحتاج من تفسيره. قال ـ وذكر سنده إلى أبي سعيد الخدري أنه قال: جلس رسول اللَّهﷺ على المنبر وجلسنا حوله فقال: «إني أخاف عليكم بعدي ما يفتح عليكم من زهرة الدنيا وزينتها». قال: فقال رجل: أو يأتي الخير بالشر يا رسول اللَّه؟ قال: فسكت عنه رسول اللَّهﷺ ورأينا أنه ينزل عليه فأفاق يمسح عنه الرحضاء وقال: «أين هذا السائل» وكأنه حمده فقال: «إنه لا يأتي الخير بالشر وإن مما ينبت الربيع ما يقتل حبطاً أو يلم إلا آكلة الخضر فإنها أكلت حتى إذا امتلأت خاصرتاها استقبلت عين الشمس فثلطت وبالت ثم رتعت، وإن هذا المال خضرة حلوة ونعم صاحب المسلم هو لمن أعطى المسكين واليتيم وابن السبيل» أو كما قال رسول اللَّهﷺ ـ «وإنه من يأخذه بغير حقه فهو كالآكل الذي لا يشبع ويكون عليه شهيداً يوم القيامة» [البخاري، الزكاة (1465) ـ مسلم، الزكاة (2420)]. قال الأزهري: وإنما تقصيت رواية هذا الخبر لأنه إذا بتر استغلق معناه وفيه مثلان: ضرب أحدهما للمفرط في جمع الدنيا مع منع ما جمع من حقه. والمثل الآخر ضربه للمقتصد في جمع المال وبذله في حقه. فأما قولهﷺ: «وإن مما ينبت الربيع ما يقتل حبطاً». فهو مثل الحريص والمفرط في الجمع والمنع. وذلك أن الربيع ينبت أحرار العشب التي تحلو لها الماشية

عن موضعه من العقل لأن إثبات الفعل لغير القادر لا يصح في قضايا العقول،

---

فتكثر منها حتى تنتفخ بطونها وتهلك، كذلك الذي يجمع الدنيا ويحرص عليها ويشح على ما جمع حتى يمنع ذا الحق حقه منها يهلك في الآخرة بدخول النار واستيجاب العذاب. وأما مثل المقتصد المحمود فقولهﷺ: «إلا آكلة الخضر فإنها أكلت حتى إذا امتلأت خواصرها استقبلت عين الشمس فثلطت وبالت ثم رتعت» وذلك أن الخضر ليس من أحرار البقول التي تتكثر منها الماشية فتهلكها أكلاً ولكنه من الجنبة التي ترعاها بعد هيج العشب ويبسه. قال: وأكثر ما رأيت العرب يجعلون الخضر ما كان أخضر من الحليّ الذي لم يصفر والماشية ترتع منه شيئاً شيئاً ولا تتكثر منه فلا تحبط بطونها. قال: وقد ذكره طرفة فبين أنه من نبات الصيف في قوله:

كبنات المخر يمأدن إذا أنبت الصيف عساليج الخضر

فالخضر من كلاء الصيف في القيظ وليس من أحرار بقول الربيع، والنعم لا تستربله ولا تخبط بطونها عنه. وقال: وبنات مخر أيضاً وهي سحائب يأتين قبيل الصيف قال: وأما الخضارة فهي من البقول الشتوية وليست من الجنبة، فضرب النبيﷺ آكلة الخضر مثلاً لمن يقتصد في أخذ الدنيا وجمعها ولا يسرف في قمها والحرص عليها وأنه ينجو من وبالها كما نجت آكلة الخضر، ألا تراه قال: فإنها إذا أصابت من الخضر استقبلت عين الشمس فثلطت وبالت. وإذا ثلطت فقد ذهب حبطها وإنما تحبط الماشية إذا لم تثلط ولم تبل واتطمت عليها بطونها. وقوله: «إلا آكلة الخضر» معناه لكن آكلة الخضر. وأما قول النبيﷺ: «إن هذا المال خضرة حلوة» فهو ههنا الناعمة الغضة اهـ لسان العرب. وفيه: والحبط أن تأكل الماشية فتكثر حتى تنتفخ لذلك بطونها ولا يخرج عنها ما فيها اهـ.

وفي العبارة ألفاظ غريبة على طلاب العلم في هذا العصر نفسرها ونضبطها وهي الرحضاء بضم الراء وفتح الحاء المهملة: العرق الكثير. ويلم مضارع ألم ومعناه هنا: يقارب. وثلط «كضرب» سلح رقيقاً ليناً بسهولة. وأحرار العشب: الرقيق الرطب منه وقالوا: أحرار البقول ما أكل منه غير مطبوخ كالخس وهو مجاز، وقال أبو الهيثم: أحرار البقول ما رق منها ورطب، وذكورها ما غلظ منها وخشن، والجنبة بالفتح هي كما قال الأزهري: اسم لنبوت كثيرة وهي كلها عروق، سميت جنبة لأنها صغرت عن الشجر الكبار وارتفعت عن التي لا أرومة لها في الأرض. وقال غيره: هي ما له أصل غامض في الأرض، والخضر بفتح فكسر: ضرب من الجنبة واحدته بالهاء «خضرة» والحلي «كعلي» ما ابيض من يبيس النصي وهو «بوزنه» نبات سبط من أفضل المراعي، ونبات المخر في بيت طرفة ويقال نبات مخر: سحائب بيض رقاق تأتي قبل «كعنق» الصيف. وقوله: يمأدن من مأد النبات يمأد: اهتز وتروى وجرى فيه الماء والمراد: تتحرك ويضطرب فيها ماؤها. والعساليج جمع عسلوج وهو قضيب الشجر والكرم ونحوه أول ما ينبت.

إلا أن ذلك على سبيل التأول وعلى العرف الجاري بين الناس أن يجعلوا الشيء إذا كان سبباً أو كالسبب في وجود الفعل من فاعله كأنه فاعل. فلما أجرى الله سبحانه العادة وأنفذ القضية أن تورق الأشجار وتظهر الأنوار وتلبس الأرض ثوب شبابها في زمان الربيع، صار يتوهم في ظاهر الأمر ومجرى العادة كأن لوجود هذه الأشياء حاجة إلى الربيع فأسند الفعل إليه على هذا التأويل والتنزيل.

وهذا الضرب من المجاز كثير في القرآن فمنه قوله تعالى: ﴿تُؤْتِيَ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم: 25] وقوله عز اسمه: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: 2] وفي الأخرى: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا﴾ [التوبة: 124] وقوله: ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢﴾ [الزلزلة: 2] وقوله عز وجل: ﴿حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ﴾ [الأعراف: 57] أثبت الفعل في جميع ذلك لما لا يثبت له فعل إذا رجعنا إلى المعقول على معنى السبب، وإلا فمعلوم أن النخلة ليست تحدث الأكل ولا الآيات توجد العلم في قلب السامع لها، ولا الأرض تخرج الكامن في بطنها من الأثقال، ولكن إذا حدثت فيها الحركة بقدرة الله ظهر ما كنز فيها وأودع جوفها. وإذا ثبت ذلك فالمبطل والكاذب لا يتأول في إخراج الحكم عن موضعه وإعطائه غير المستحق، ولا يشبه كون المقصود سبباً بكون الفاعل فاعلاً، بل يثبت القضية من غير أن ينظر فيها من شيء إلى شيء، ويرد فرعاً إلى أصل، وتراه أعمى أكمه يظن ما لا يصح صحيحاً، وما لا يثبت ثابتاً، وما ليس في موضعه من الحكم موضوعاً موضعه. وهكذا المتعمد للكذب يدعي أن الأمر على ما وضعه تلبيساً وتمويهاً وليس هو من التأول.

والنكتة أن المجاز لم يكن مجازاً لأنه إثبات الحكم لغير مستحقه، بل لأنه أثبت لما لا يستحق تشبيهاً ورداً له إلى ما يستحق، وأنه ينظر من هذا إلى ذاك، وإثباته ما أثبت للفرع الذي ليس بمستحق يتضمن الإثبات للأصل الذي هو المستحق، فلا يتصور الجمع بين شيئين في وصف أو حكم من طريق التشبيه والتأويل حتى يبدأ بالأصل في إثبات ذلك الوصف والحكم له. ألا تراك لا تقدر على أن تشبه الرجل بالأسد في الشجاعة، ما لم تجعل كونها من أخص أوصاف

الأسد وأغلبها عليه نصب عينيك، وكذلك لا يتصور أن يثبت المثبت الفعل للشيء على أنه سبب ما لم ينظر إلى ما هو راسخ في العقل من أن لا فعل على الحقيقة إلا للقادر، لأنه لو كان نسب الفعل إلى هذا السبب نسبة مطلقة لا يرجع فيها إلى حكم القادر والجمع بينهما من حيث تعلق وجوده بهذا السبب من طريق العادة كما يتعلق بالقادر من طريق الوجوب لما اعترف[1] بأنه سبب ولا ادّعى أنه أصل بنفسه مؤثر في وجود الحادث كالقادر، وإن تجاهل متجاهل فقال بذلك على ظهور الفضيحة وإسراعها إلى مدعيه، كان الكلام عنده حقيقة ولم يكن من مسئلتنا في شيء، ولحق بنحو قول الكفار: ﴿وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ [الجاثية: 24] وليس ذلك المقصود في مسألتنا لأن الغرض ههنا ما وضع فيه الحكم واضعه على طريق التأول فاعرفه.

ومن أوضح ما يدل على أن إثبات الفعل للشيء لأنه سبب يتضمن إثباته للمسبب من حيث لا يتصور دون تصوره أن تنظر إلى الأفعال المسندة إلى الأدوات والآلات كقولك: قطع السكين وقتل السيف. فإنك تعلم أنه لا يقع في النفس من هذا الإثبات صورة ما لم تنظر إلى إثبات الفعل لمعمل الأداة والفاعل بها، فلو فرضت أن لا يكون ههنا قاطع بالسكين ومصرف لها أعناك[2] أن تعقل من قولك: «قطع السكين» معنى بوجه من الوجوه. وهذا من الوضوح بحيث لا يشك عاقل فيه، وهذه الأفعال المسندة إلى من تقع تلك الأفعال بأمره كقولك: «ضرب الأمير الدراهم وبنى السور» لا تقوم في نفسك صورة لإثبات الضرب والبناء فعلاً للأمير بمعنى الأمر به حتى تنظر إلى ثبوتهما للمباشر لهما على الحقيقة، والأمثلة في هذا المعنى كثيرة تتلقاك من كل جهة وتجدها أنى شئت.

واعلم أنه لا يجوز الحكم على الجملة بأنها مجاز إلا بأحد أمرين: فإما أن يكون الشيء الذي أثبت له الفعل مما لا يدّعي أحد من المحقين والمبطلين أنه مما يصح أن يكون له تأثير في وجود المعنى الذي أثبت له، وذلك نحو قول

(1) قوله: لَمَا اعترف... الخ جواب قوله: لو كان نسب الفعل إلى... الخ.
(2) أعناك: أتعبك أي أوقعك في العناء.

الرجل: محبتك جاءت بي إليك. وكقول عمرو بن العاص في ذكر الكلمات التي استحسنها: هن مخرجاتي من الشام، فهذا مالا يشتبه على أحد أنه مجاز، وأما أنه يكون قد علم من اعتقاد المتكلم أنه لا يثبت الفعل إلا للقادر، وأنه ممن لا يعتقد الاعتقادات الفاسدة كنحو ما قاله المشركون وظنوه من ثبوت الهلاك فعلاً للدهر فإذا سمعنا نحو قوله:

أشاب الصغير وأفنى الكبير ... مَرّ الغداة ومرُّ العشي

وقول أبي الأصبع:

أهلكنا الليل والنهار معاً ... والدهر يغدو مصمماً جذعا[1]

كان طريق الحكم عليه بالمجاز أن تعلم اعتقاد التوحيد إما بمعرفة أحوالهم السابقة أو بأن تجد في كلامهم من بعد إطلاق هذا النحو ما يكشف عن قصد المجاز فيه كنحو ما صنع أبو النجم فإنه قال أولاً:

قد أصبحت أمُّ الخيار تدّعي ... علي ذنباً كله لم أصنع
من أن رأت رأسي كرأس الأصلع ... ميز عنه قنزعاً عن قنزع[2]
مرُّ الليالي أبطئي أو أسرعي

فهذا على المجاز، وجعل الفعل لليالي ومرورها إلا أنه خفي غير بادي الصفحة. ثم فسر وكشف عن وجه التأول، وأفاد أنه بنى أول كلامه على التخيل، فقال:

أفناه قيلُ اللَّه للشمس اطلعي ... حتى إذا واراك أفق فارجعي

فبين أن الفعل للَّه وأنه المعيد والمبدىء والمنشىء والمفني، لأن المعنى في

(1) مصمماً: ماضياً في سيره. والدهر: جذع أي شاب دائماً لا يهرم، ويسمى الدهر: الأزلم الجذع وهو مجاز وأصل الأزلم: ما يقطع طرف أذنه من كرام الإبل والشاء والجذع: ما قبل الثني.

(2) المعروف في الشطر الرابع روايتان احداهما «طير عنها قنزعاً» الخ والأخرى: «صير عنه» والقنزع جمع قنزعة وهي الشعر حوالي الرأس، وقيل في وسط الرأس خاصة.

«قيل اللَّه» أمر اللَّه، وإذ جعل الفناء بأمره فقد صرح بالحقيقة، وبين ما كان عليه من الطريقة.

واعلم أنه لا يصح أن يكون قول الكفار: ﴿وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ [الجاثية: 24] من باب التأويل والمجاز وأن يكون الإنكار عليهم من جهة ظاهر اللفظ وأن فيه إيهاماً للخطأ. كيف وقد قال تعالى بعقب الحكاية عنهم: ﴿وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: 24] والمتجوز أو المخطىء في العبارة لا يوصف بالظن، إنما الظان من يعتقد أن الأمر على ما قاله وكما يوجبه ظاهر كلامه، وكيف يجوز أن يكون الإنكار من طريق إطلاق اللفظ دون إثبات الدهر فاعلاً للهلاك، وأنت ترى في نص القرآن ما جرى فيه اللفظ على إضافة فعل الهلاك إلى الريح مع استحالة أن تكون فاعلة؟ وذلك قوله عز وجل: ﴿مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ﴾ [آل عمران: 117] وأمثال ذلك كثير.

ومن قدح في المجاز، وهم أن يصفه بغير الصدق فقد خبط خبطاً عظيماً وتهدف لما لا يخفى. ولو لم يجب البحث عن حقيقة المجاز والعناية به، حتى تحصل ضروبه، وتضبط أقسامه إلا للسلامة من مثل هذه المقالة، والخلاص مما نحا نحو هذه الشبهة، لكان من حق العاقل أن يتوفر عليه، ويصرف العناية إليه، فكيف وبطالب الدين حاجة ماسة إليه من جهات يطول عدها، وللشيطان من جانب الجهل به مداخل خفية يأتيهم منها فيسرق دينهم من حيث لا يشعرون، ويلقيهم في الضلالة من حيث ظنوا أنهم يهتدون؟ وقد اقتسمه البلاء فيه من جانبي الإفراط والتفريط، فمن مغرور مغرى بنفيه دفعة؛ والبراءة منه جملة، يشمئز من ذكره، وينبو عن اسمه، يرى أن لزوم الظواهر فرض لازم، وضرب الخيام حولها حتم واجب، وآخر يغلو فيه ويفرط، ويتجاوز حده ويخبط، فيعدل عن الظاهر والمعنى عليه، ويسوم نفسه التعمق في التأويل ولا سبب يدعو إليه.

أما التفريط، فما تجد عليه قوماً في نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: 210]. وقوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: 22] و ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: 5] وأشباه ذلك من النبوء عن أقوال أهل التحقيق. فإذا

قيل لهم إن الإتيان والمجيء انتقال من مكان إلى مكان، وصفة من صفات الأجسام، وأن الاستواء إن حمل على ظاهره لم يصح إلا في جسم يشغل حيزاً ويأخذ مكاناً، واللّه عز وجل خالق الأماكن والأزمنة، ومنشىء كل ما تصح عليه الحركة والنقلة والتمكن والسكون، والانفصال والاتصال، والمماسة والمحاذاة، وأن المعنى على: (إلا أن يأتيهم أمر اللّه، وجاء أمر ربك). وأن حقه أن يعبر بقوله تعالى: ﴿فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُواْ﴾ [الحشر: 2] وقول الرجل: آتيك من حيث لا تشعر ـ يريد أنزل بك المكروه، وأفعل ما يكون جزاء لسوء صنيعك في حال غفلة منك، ومن حيث[1] تأمن حلوله بك. وعلى ذلك قوله:

أتيناهم من أيمن الشق عندهم ويأتي الشقي الحين من حيث لا يدري

نعم إذا قلت ذلك للواحد منهم رأيته إن أعطاك الوفاق بلسانه، فبين جنبيه قلب يتردد في الحيرة ويتقلب، ونفس تفر من الصواب وتهرب، وفكر واقف لا يجيء ولا يذهب، يحضره الطبيب بما يبرئه من دائه، ويريه المرشد وجه الخلاص من عنائه، ويأبى إلا نفاراً عن العقل، ورجوعاً إلى الجهل، لا يحضره التوفيق بقدر ما يعلم به أنه إذا كان لا يجري في قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: 82]. على الظاهر لأجل علمه أن الجماد لا يُسأل، مع أنه لو تجاهل متجاهل فادّعى أن اللّه تعالى خلق الحياة في تلك القرية حتى عقلت السؤال وأجابت عنه ونطقت، لم يكن قال قولاً يكفر به، ولم يزد على شيء يعلم كذبه فيه؛ فمن حقه أن لا يجثم ههنا على الظاهر[2]، ولا يضرب الحجاب دون سمعه وبصره حتى لا يعي ولا يراعي مع ما فيه إذا أخذ على ظاهره من التعرض للهلاك والوقوع في الشرك.

فأما الإفراط فيما يتعاطاه قوم يحبون الإغراب في التأويل، ويحرصون على تكثير الوجوه، وينسون أن احتمال اللفظ شرط في كل ما يعدل به عن الظاهر فهم

(1) الضمير في حلوله للمكروه أو ما يكون جزاء الخ.

(2) جملة «فمن حقه»... الخ جواب قوله «إذا كان لا يجري»... الخ. الجثم والجثوم من الطائر والإنسان وغيرهما: التلبد بالأرض، والمراد هنا شدة التمسك.

يتكرهون الألفاظ على الأمثلة من المعاني يدعون السليم من المعنى إلى السقيم، ويرون الفائدة حاضرة وقد أبدت صفحتها وكشفت قناعها، فيعرضون عنها حباً للتشوف[1] وقصداً إلى التمويه وذهاباً في الضلالة.

وليس القصد ههنا بيان ذلك فأذكر أمثلته، على أن كثيراً من هذا الفن يرغب عن ذكره لسخفه، وإنما غرضي بما ذكرت أن أريك عظم الآفة على الجهل بحقيقة المجاز وتحصيله، وأن الخطأ فيه مورط صاحبه؛ وفاضح له ومسقط قدره، وجاعله ضحكة يتفكه به[2] وكاسيه عاراً على وجه الدهر. وفي مثل هذا قال رسول اللَّهﷺ: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدو له ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»[3] وليس حمله روايته وسرد ألفاظه، بل العلم بمعانيه ومخارجه، وطرقه ومناهجه، والفرق بين الجائز والممتنع، والمنقاد المصحب، والنافي النافر[4].

وأقل ما كان ينبغي أن تعرفه الطائفة الأولى وهم المنكرون للمجاز أن التنزيل كما لم يقلب اللغة في أوضاعها المفردة عن أصولها، ولم يخرج الألفاظ عن دلالتها، وأن شيئاً من ذلك إن زيد إليه، ما لم يكن قبل الشرع يدل عليه، أو ضمن ما لم يتضمنه اتبع ببيان من عند النبيﷺ، وذلك كبيانه للصلاة والحج والزكاة والصوم ـ كذلك لم يقض بتبديل عادات أهلها، ولم ينقلهم عن أساليبهم وطرقهم، ولم يمنعهم ما يتعارفونه من التشبيه والتمثيل والحذف والاتساع. وكذلك كان من حق الطائفة الأخرى أن تعلم أنه عز وجل لم يرض لنظم كتابه الذي سماه هدى وشفاء، ونوراً وضياء، وحياة تحيا بها القلوب، وروحاً تنشرح

(1) التشوف: التزين.
(2) الضحكة بضم فسكون: من يضحك عليه الناس.
(3) المراد بالغالين: المبتدعة وبالمبطلين: الذين يتعمدون الباطل وينتحلون من كتاب اللَّه وسنة رسول اللَّهﷺ ما يؤيد باطلهم.
(4) المصحب: اسم فاعل من أصحب له الرجل والدابة انقادا له وذلا وحقيقته: دخل في الصحبة. وقوله «النافي» من اللازم أي البعيد المتجافي والتحقيق أن سبب الإفراط والتفريط هو الجهل.

عنه الصدور، ما هو عند القوم الذين خوطبوا به خلاف البيان، وفي حد الإغلاق والبعد من التبيان، وأنه تعالى لم يكن ليعجز بكتابه من طريق الإلباس والتعمية، كما يتعاطاه الملغز من الشعراء، والمحاجي من الناس، كيف وقد وصفه بأنه ﴿عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾ [النحل: 103].

هذا وليس التعسف الذي يرتكبه بعض من يجهل التأويل من جنس ما يقصده أصحاب الألغاز والأحاجي، بل هو شيء يخرج عن كل طريق ويباين كل مذهب، وإنما هو سوء نظر منهم ووضع الشيء في غير موضعه، وإخلال بالشريطة، وخروج عن القانون وتوهم أن المعنى إذا دار في نفوسهم وعقل من تفسيرهم فقد فهم من لفظ المفسر وحتى كان الألفاظ تنقلب عن سجيتها، وتزول عن موضوعها، فتحمل ما ليس من شأنها أن تحتمله، وتؤدي ما لا يوجب حكمها أن تؤديه.